النظام الفردي (الأوتوقراطي)
دراسة نظرية للسلطة المطلقة

أ. م . وليد سالم محمد
كلية العلوم السياسية / جامعة الموصل

تاريخ تسليم البحث: 2011/6/16 ؛ تاريخ قبول النشر: 2011/10/26

ملخص البحث:

اختلفت الاسماء والاوصاف ولكن في الجوهر والفعل اتحدت المسميات والاشكال، فالدكتاتورية والشمولية والاستبداد والطغيان والتسلط والتفرد والحكم المطلق جميعها مسميات استخدمت للاشارة الى انظمة الحكم التي تسرف في استخدام القوة في ادارة السلطة والسيطرة السياسية التامة بواسطة حاكم فرد، او بوصفها مترادفات غامضة للحكم القسري التحكمي ومتعارضة مع الحرية السياسية، والحكومة الدستورية، وحكم القانون. ويحاول هذا البحث سبر اغوار مفهوم النظام الفردي والكشف عن سماته وخصائصه فضلا عن اليات عمله في الانفراد بالسلطة والتحكم بمصائر الشعوب.

The Autocratic Regime : A theoretical Study of The Absolute Power

Asst. Prof. : Waleed Salim Mohammad
College of Political Science

Abstract:

Although the names and descriptions are different, yet in essence and act the designations and forms are the same. Thus, dictatorship, totalitarianism, tyranny, despotism, oppression, dominance, inimitability, and absolute rule are all designations that are used to refer to the regimes that excessively use force in managing power and full political control by an individual ruler. On the other hand these terms are described as ambiguous synonyms for the arbitrary rule and conflicting with political freedom, constitutional government, and the rule of law. This research tries to fathom the concept of individual rule and detect its features and attributes besides its working mechanisms in monopolizing power and controlling peoples' destinies.

المقدمة

لقد انشغل الفكر السياسي فترة طويلة من الزمن في تبرير السلطة السياسية فظهرت فرضيات نظرية العقد الاجتماعي التي راحت بكل ما اوتيت من حجة تبرر وجود هذه السلطة، وكثيرة هي الفرضيات التي استندت الى نظرية العقد الاجتماعي لتبرير السلطة المطلقة بدءاً من توماس هوبز صاحب السيادة المطلقة للحاكم مرورا بجان بودان ونظرية الملكية المطلقة وصولا الى مدرسة المونارشوماك التي سخرت نفسها للدفاع عن الحكم الملكي المطلق. وقد اجهد المفكرون والمنظرون انفسهم في تفسير وتبرير سلوكيات الحكام الطغاة فاختلفت الاسماء والاوصاف ولكن في الجوهر والفعل اتحدت المسميات والاشكال، وهو وجود حاكم قوي يحكم بشكل مطلق يملك كل وسائل العنف والاكراه مقابل شعب مقيد مسلوب الارادة غُلِبَ على امره لايملك الاالخضوع والطاعة للطاغية.

من هنا كانت الرؤية في ان نظام الحكم الفردي(الاوتوقراطي) ينفرد عن غيره من اشكال وصور الحكم بوجود نزعة تحكمية صارخة في ممارسة السلطة من قِبَل حاكم فرد واحد لاينازعه ولايشاركه فيها احد الى جانب صفة االحكم بشكل مطلق التي تجتمع في كل اشكال الحكم التسلطي.

إلا أن هذه النزعة التسلطية في الحكم كانت نتيجة وجود توافق ضمني مشترك بين الحاكم والشعب، فالحاكم لديه الرغبة في ممارسة التسلط والشعب لديه ميل للاقتناع بتحمل الخضوع، وهي الفرضية التي انطلق منها البحث.

في حين تمثلت الاشكالية في وجود الاستعداد النفسي المسبق لدى الشعوب لتقبل التسلط، بمعنى اخر اغلبية الشعب تحاول المحافظة على الوضع الراهن مع وجود اقلية تتطلع للتغيير.

ولتحليل ما جاء في الفرضية والاشكالية تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث فضلا عن مقدمة وخاتمة ، حاول المبحث الاول ان يسبر اغوار المفهوم، في حين حاول المبحث الثاني ان يفسر اسباب التحكم او التسلط من خلال تحديد سماته وخصائصه، بينما اجتهد المبحث الثالث في كشف القناع عن الآليات المباشرة وغير المباشرة التي يُمارَس بها التسلط والاستفراد بالشعوب.

ومن الله التوفيق.

المبحث الاول: مفهوم الأوتوقراطية (الفردية)

عند البحث عن معنى الحكم الفردي ، ينصرف الذهن الى معانٍ واشكال عديدة قد تختلف في المسميات لكنها تتحد في الفعل والجوهر، إذ ان تداخلها يدل على وحدة اصلها وتناسق وانسجام مكوناتها ، اذ انها جميعا ترتبط بالفعل التحكمي لصاحب السلطة . لذا سنحاول فهم هذا التداخل من خلال تقسيم هذا المبحث الى مطلبين اثنين:

المطلب الاول: معنى الأوتوقراطية (الفردية) .

المطلب الثاني: تداخل مفهوم الأوتوقراطية مع مفاهيم اخرى .

المطلب الاول: معنى الأوتوقراطية (الفردية)

الفردية (الاوتوقراطية)[1] مصطلح يقصد به نظام الحكم الذي تكون فيه السلطة مركزة في يد فرد واحد يمتلك وحده كل السلطة التي لايحدها شيء، وهذا لايعني دائما غياب القوانين والدساتير في هذا النظام، ولكن يعني بالاساس قدرة الحاكم الاوتوقراطي(الفرد) من الناحية الواقعية، على تخطي القوانين والدساتير حتى في حالة وجودها استنادا الى عدم وجود الية مستقلة في النظام قادرة على ان تفرض القوانين فتجبره على احترامها. ويعتقد كثير من المنظرين ان الحكم الاوتوقراطي يتطلب تركيز السلطة في يد شخص واحد لا في يد جماعة او حزب او مؤتمر (جمعية)[2].

وعلى هذا يرى كثير من المفكرين السياسيين ان نظام الحكم الاوتوقراطي هو النظام الذي يمثل اقصى درجات تدهور وفساد وتطرف نظام الحكم المطلق، والاخير مثله مثل النظام الاوتوقراطي لايوجد فيه رقابة على قرارات وتحركات القائمين على الحكم ، إلا أن نظام الحكم المطلق قد يتمثل في فرد واحد، او في حزب (الديمقراطية المركزية) ، او في منصب (الملكية المطلقة) ، او في نظام اداري (البيروقراطية الصينية)، اما نظام الحكم الاوتوقراطي على العكس من ذلك فهو نظام حكم الفرد بالاساس، فعلى الرغم من ان قلة من المنظرين السياسيين يرون ان صفة الاوتوقراطية يمكن ان تنسحب على نظم الحكم التي تتركز السلطة فيها بيد حزب واحد، اذا ما توافر شرط علو الحزب فوق القوانين والدساتير، فإن معظم السياسيين يصرون على ان السمة الاساسية لنظام الحكم الاوتوقراطي هي تحكمية السلطة وليس مجرد اطلاقها، والتي لاتتوافر بصورة جادة الا في حالة وجود شخص فرد على قمة هذا النظام يحكم بشكل تسلطي سافر.

---

[1]) – محمد محمود ربيع و اسماعيل صبري مقلد (تحرير) ، موسوعة العلوم السياسية ، دار الوطن ، الكويت، 1994، ص 269

[2]) – امام عبد الفتاح امام ، الطاغية ، سلسلة عالم المعرفة، الكويت 1994، ص71.

والحجة التي يسوقونها للدفاع عن وجهة نظرهم هذه، هي انه رغم قدرة الحزب الواحد في احيان كثيرة على ان يحكم بصورة مطلقة لا احترام فيها للقوانين، ولاخضوع فيها لاية مراجعة من أي جهة اخرى، إلا أن المستويات المتعددة التي يتكون منها الحزب والتنظيمات المتنوعة والمتفرعة عنه تفرض نوعا من الرقابة الذاتية وتؤدي الى الحد – ولو بمعنى من المعاني – من تحكم الحزب اذا ما نظر اليه كجسد واحد، ومن ثم فإن هؤلاء المفكرين يعتبرون نظم الحزب الواحد نظم حكم مطلقة وليست اوتوقراطية .

وعند البحث عن معنى الحكم الفردي فإن الذهن ينصرف الى معانٍ عديدة منها :

- الحكم الذي يسرف في استخدام القوة .
- السيطرة التامة بواسطة حاكم فرد .
- الحكم الذي يستهدف المصلحة الخاصة للحاكم الفرد الطاغية وبطانته .
- الدولة البوليسية التي تكون السيادة فيها للحاكم الفرد وليس للقانون .
- الحالة التسلطية المتمثلة في امتداد قوة الدولة الحديثة واختراقها الشديد للمجتمع المدني (دولنة المجتمع) واحتكارها لمصادر القوة والفعل والسلطة .

بمعنى ان المحور الذي يدور حوله مفهوم حكم الفرد هو الانفراد بادارة شؤون المجتمع من قبل فرد واحد عن طريق الاستحواذ والاستيلاء والسيطرة من دون وجه حق مع استبعاد الاخرين واهدار مبدأ المساواة في حق المشاركة في ادارة شؤون الدولة والمجتمع[1] .

ويعمد الحاكم في هذا النظام الى الهيمنة على الاقلية الحاكمة، والدولة والحكومة دون القبول بمبدأ المشاركة مع قادة اخرين، واذا كان الحاكم ((الامير)) يوجه ويحكم، فإن الحكم الاوتوقراطي((الفردي)) يقود ويدير، فالدولة بمثابة اقطاعيته الخاصة، وجهاز الحكم يدين له ويوجهه انى شاء، وموظفي الدولة هم حاشيته والقائمون على خدمته [2].

وتعتمد انظمة الحكم الفردي بصورة كبيرة على طبائع وسمات الحاكم الشخصية بدلا من اعتمادها على محددات البيئة الاجتماعية والاقتصادية المحيطة، ويمتلك الحاكم الفرد تاثيرا كبيرا وقويا في عملية تحديد قواعد اللعبة السياسية ، وفي كيفية اختيار الاليات المناسبة للقيام بدوره وكيف يؤدي هذا الدور؟، فهو محور سلطة الدولة وهو القائد على المسرح السياسي، ويستخدم

---

[1]) – ثناء فؤاد عبدالله(خلاصة تنفيذية) ، في: اسماعيل نوري الربيعي و(اخرون)، الاستبداد في انظمة الحكم العربية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2005، ص 13 .

[2]) – حمدي عبد الرحمن حسن،دراسات في النظم السياسية الافريقية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، 2002، ص161.

القانون والادوات القمعية المملوكة للدولة من اجل تحقيق اهدافه في احتكار السلطة وانكار الحقوق السياسية للجماعات الاخرى كافة، التي تسعى للحصول على تلك السلطة [1].

المطلب الثاني: تداخل مفهوم الاوتوقراطية مع مفاهيم اخرى

لقد عُرِف الاستفراد بالسلطة والتحكم في رقاب الناس والاستئثار بخيرات مجتمعهم بأسماء مختلفة مثل التفرد والتسلط والاستبداد والطغيان والشمولية، وجميعها استخدمت للاشارة الى انظمة الحكم التي تسرف في استخدام القوة في ادارة السلطة والسيطرة السياسية التامة بواسطة حاكم فرد، او باعتبارها مترادفات غامضة للحكم القسري التحكمي ومتعارضة مع الحرية السياسية، والحكومة الدستورية، وحكم القانون [2].

ويتداخل المفهوم مع مفهوم حكم الطغيان، فالحكم الفردي غالبا ما يكون حكما طغيانيا لايعترف بقانون او دستور بل يعلو الحاكم الفرد (الطاغية) فوق القانون او الدستور، ويحكم الناس قهرا وقسرا، وضد رغباتهم دون اعتبار للاعراف والقوانين، كما يعتمد هذا النظام(الطغيان) على مجموعة من المنتفعين والموالين طمعا في التمتع بمزايا السلطة، فضلا عن ان كل القرارات تتخذ في مثل هذا النظام لمصلحة الحاكم ووفقا لرغباته، وليس بفرض تحقيق رفاهية ومصلحة ورغبات المحكومين[3].

ويتداخل مفهوم الحكم الفردي مع مفهوم الدكتاتورية، إذ ان الحاكم الفرد يحكم بشكل تعسفي دكتاتوري يجعله ينفرد بالسلطة وحده دون غيره.

والدكتاتورية تعني في الاستعمال الحديث: نظم الحكم التي تسمح لفرد او منصب او حزب(غالبا ماتقترن الدكتاتورية بسيطرة فرد واحد على مقاليد الامور سواء في المنصب ام الحزب) ان يكون له من القوة والسلطة مايجعله يسيطر سيطرة تامة على الدولة فيقرر منفردا كل التحركات والقرارات السياسية، وان يفرض الطاعة على كل المواطنين ليقبلوا صاغرين كل مايصدر عنه من تحركات وافعال[4] .

كما يتداخل مفهوم الاوتوقراطية مع مفهوم الاستبداد، اذ الاخير حسب تصور مونتسكيو هو ((الحكم الفردي المطلق الذي لايخضع لعملية ضبط اخلاقي او رقابة دستورية، ويتأسس في

---

[1]) – المصدر نفسه، ص157.

[2]) – محمد هلال الخليفي، قراءة تاريخية في مفهوم الاستبداد وتفسيره واليات تكريسه، في : علي خليفة الكواري (تحرير)، الاستبداد في انظمة الحكم العربية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2005، ص281 .

[3]) – محمد محمود ربيع و اسماعيل صبري مقلد (تحرير)، مصدر سابق ،ص 294 .

[4]) – المصدر نفسه ،ص 285 .

جوهره على اهواء الحاكم ونزوعاته الشخصية. وتتبني شرعية هذا النمط من الحكم اساسا على الخوف))، فالاستبداد ينشأ نتيجة تفاعل عوامل اجتماعية تضرب بجذورها في نسيج البناء الاجتماعي، فضلا عن وجود علاقات نفسية تربوية لفعل الاستبداد، كلها تقود لوجود حاكم فرد مطلق يحكم دونما اعتبار لاية قيود موجودة سواء أكانت العرف ام القانون ام الدستور، فهو يعلو عليها جميعا ويعطلها اويجمدها اويلغيها حسب اهواءه ، فلااعتبار لها عنده[1] .

كما يتداخل مفهوم الاوتوقراطية مع مفهوم الشمولية، إذ ان من اهم صفات الحكم الفردي ان الحاكم يجمع بيده كل السلطات والاختصاصات ، ويتدخل في كل المجالات، فالشمولية صفة معبرة عن مكنون الحكم الفردي، فهي تجمع كل صفات وخصائص النظام الفردي من دكتاتورية واستبداد وطغيان لتلقي ضلالاً جديدة على حكم الفرد المطلق، فهي(الشمولية) كظاهرة خاصة بالقرن العشرين استفادت من التكنولوجيا المتطورة التي تميز بها هذا العصر، فوظفت اساليب الدعاية والاتصال والتنظيم الحديث لتجعل منها وسائل لامتلاك قدرات هائلة على ممارسة تحكم شامل وسيطرة كاملة على الحياة وافكار كل مواطن[2].

وخلاصة القول ان الحكم الفردي في معناه يجمع كثير من الاوصاف التي استخدمها الفكر السياسي في توصيف انماط او اشكال النظم السياسية التي لاتستند الى القوانين او الدساتير او الاعراف في الحكم وانما تستند الى اهواء وامزجة الحاكم الذي يحكم بشكل مطلق، وينفرد عن غيره من اشكال وصور الحكم بوجود نزعة تحكمية صارخة في ممارسة السلطة من قِبَل حاكم فرد واحد لاينازعه ولايشاركه فيها احد الى جانب صفة االحكم بشكل مطلق التي تجتمع في كل اشكال الحكم التسلطي.

المبحث الثاني: سمات وخصائص النظام الفردي (الأوتوقراطي)

يتميز النظام الفردي او نظام حكم الفرد المطلق(الاوتوقراطي) بمجموعة من السمات والخصائص التي تجتمع فيه فتبرزه عن غيره من اشكال الحكم . ولغرض الوقوف على اهم مايميز هذا النوع من الحكم عن غيره قسمنا هذا المبحث الى مايأتي:

المطلب الاول: أهم السمات المميزة للنظام الفردي (الأوتوقراطي)

المطلب الثاني: الخصائص العامة للنظام الفردي (الأوتوقراطي)

المطلب الثالث: تفسير النزعة التحكمية للنظام الفردي (الأوتوقراطي)

المطلب الاول: أهم السمات المميزة للنظام الفردي (الأوتوقراطي)

[1]) – ثناء فؤاد عبدالله(خلاصة تنفيذية)، مصدر سابق، ص14–15

[2]) – محمد محمود ربيع و اسماعيل صبري مقلد (تحرير)، المصدر نفسه، ص 397 .

يتميز نظام الحكم الفردي بمجموعة من السمات التي يتصف بها وهي كما يأتي:

1. التحكمية في ممارسة السلطة وقصرها على ذاته او على اشخاص معينين يثق بهم ويساعدونه في سطوته وتحكمه، وغياب أي توزيع للسلطة والغاء كل المؤسسات او الجمعيات السياسية والاجتماعية التي قد تؤدي دورا مؤثرا فتشكل منافسا لمن هم في السلطة، وتركيز كل القوة السياسية في يد فرد واحد ، واقامة جهاز حكم يكرس احتكار هذه السلطة [1] .
2. الغاء او اهمال القاعدة التشريعية للسلطة السياسية، فعادة مايُلغى الدستور في مثل هذه النظم ليحل محله بناء قانوني جديد يخدم الطبقة الحاكمة ويضحى اداتها الاساسية في الحكم . ويرتبط بهذه السمة صعوبة ان لم يكن استحالة تنظيم عملية خلافة الحاكم الفرد المتسلط [2].
3. الغاء الحريات المدنية او تقييدها بدرجة كبيرة، وسحق الحريات المدنية والقضاء على كل الانشطة التي تقع خارج دائرة نظام الحكم ، وهذا يعني سيطرة فرد واحد على مقاليد الامور واحاطته بهالة من الصفات التي تجعله معصوما، فهو دائما على حق، وهو دائما اقدر على معرفة الصواب، وهو دائما اعلم واقدر على تحقيق امال الجماهير، وهو دائما الاقدر على تمثيل الارادة العامة، وربما يصل الامر الى تأليه الحاكم[3] .
4. سيطرة الانفعالية والاندفاعية على عملية صنع القرار، اذ ان عدم وجود فاصل يفصل بين الحاكم والدولة ادى الى تكريس درجة عالية من التدخل والتحكم وتسييس كافة المجالات، حتى وصل الامر الى التدخل في الحياة الشخصية للافراد ، ومن ثم الغاء دور الفرد في الحياة وانتهى الامر بالغاء دور المجتمع في سبيل الحاكم ، ومن ثم لايتحقق طموح الفرد ولاطموح المجتمع ولاحتى الدولة ككيان سياسي اجتماعي وانما فقط طموح الفرد الحاكم(السلطة السياسية)[4] .
5. استخدام وسائل استبدادية لتحقيق التحكم السياسي والاجتماعي تبدأ من الدعاية والسيطرة على وسائل الاتصال، وفرض واجب الطاعة والتخويف والاستخدام الفعلي لوسائل الارهاب والقمع والقهر، ووجود جهاز بوليس سري يستخدم في القضاء على المعارضة، مع ادعاء

---

[1]) المصدر نفسه ،ص285.

[2]) – المصدر نفسه، ص285.

[3]) – المصدر نفسه، ص397–399.

[4]) – المصدر نفسه ، ص399.

ضرورة ذلك تحت ذريعة القضاء على الصراعات الداخلية للوصول الى نوع من الوحدة السياسية والايديولوجية للمجتمع تسمح بظهور النظام المثالي الذي تستهدفه الايديولوجية[1].

المطلب الثاني: الخصائص العامة للنظام الفردي (الأوتوقراطي)

يمكن القول ان نظام الحكم الاوتوقراطي يندرج في سياق دراسة النظم السياسية المقارنة تحت قائمة النظم التسلطية غير الصالحة، وهو يتسم بمجموعة من الملامح والخصائص العامة التي يمكن الاشارة الى ابرزها وكما يأتي[2].

1. هو نظام سياسي من حيث كونه يتعامل مع اشكالية تنظيم سلطة الدولة، وقيامه بأداء بعض الوظائف السياسية مثل المحافظة على الامن والنظام وتحقيق الاستقرار، ومع ذلك فانه ليس نظاما للحكم الصالح فهو لايستند الى قاعدة شعبية عريضة ، ولايعتمد على مبدأ العقلانية في عملية صنع القرار، بمعنى انه نظام حكم فردي (شخصي) لايهتم بأمال وطموحات الجماهير، ولايحرك ساكنا للاستجابة للمطالب الشعبية.
2. يعبر نظام الحكم الاوتوقراطي عن شبكة من العلاقات والتفاعلات التي تربط الحاكم ليس بجمهور المحكومين كما هو مفترض ، وانما بمجموعة من المنتفعين والقادة والاتباع والمؤيدين الذين يشكلون النظام، وعلى ذلك فان المدخل الصحيح لفهم ودراسة النظام السياسي في هذه الحالة انما يكون عبر مدخل علاقات السيطرة والتبعية الشخصية(نموذج العلاقة الصامتة)، وان السمة المميزة لمثل هذا النظام تتمثل في ان قاعدته ضيقة جدا بحيث تقتصر على مجموعة من المنتفعين والمؤيدين للنظام، وعلى الرغم من وجود شبكة تفاعلات وعلاقات وتنافس من اجل الوصول الى اعلى المناصب ، بيد ان ذلك يقتصر على نخبة محدودة سواء أكانت حاكمة ام غير حاكمة .
3. يمكن ان تتحول الممارسة السياسية في ظل النظام الاوتوقراطي الى اقتتال وصراع عنيف قد يصل الى حد الحرب الاهلية، والتنازع على وحدة الدولة ذاتها، ومن المنطقي ان تزداد معدلات العنف السياسي في حالات الحكم الفردي قياسا بالنظم الديمقراطية المستقرة، فالاخيرة تحظى بوجود قواعد عامة ومباديء مستقرة تحكم العملية السياسية ، وتحظى بالاتفاق العام سواء من جانب الفاعلين السياسيين او من جانب المواطنين، اما في حالة الحكم الفردي فلا وجود لمثل هذه القواعد او المباديء.

---

[1]) – المصدر نفسه، ص397–399.

[2]) – حمدي عبد الرحمن حسن، مصدر سابق، ص158– 160

4. تتسم الممارسة السياسية في هذه النظم بوجود ظواهر تعكس وضعية فردانية السلطة في المجتمع مثل المؤامرات واعمال التطهير والاغتيالات السياسية والانقلابات العسكرية، ولاينبغي النظر الى هذه الممارسات والملامح على انها بمثابة انحرافات او خروج عن مألوف الحياة السياسية كما هو الحال في النظم المؤسسية، ولكن عوضا عن ذلك يمكن اعتبارها خصائص جوهرية وطبيعية ترتبط ارتباطا عضويا بنظام الحكم الفردي، فمن المؤكد واقعا ان النخبة السياسية عموما تعاني في ظل هذه الانظمة من عدم الاستقرار وغياب الامن السياسي، فهؤلاء الذين يتمتعون بمزايا وحقوق سياسية ويخشون ضياعها ينخرطون في اعمال تأمرية وتحزبات بينية ضيقة بُغية حماية مصالحهم الخاصة من خلال التودد والتقرب من رأس السلطة . ومن جهة ثانية فان الاشخاص الذين استبعدوا من مناصبهم السياسية او خسروا مزاياهم التي كانوا يحصلون عليها يكونون اكثر استعدادا للتورط في اعمال الاغتيالات والانقلابات وما شاكل ذلك، ومن جهة ثالثة يحاول الحكم الاوتوقراطي ومَن حَوله مِن المُنتفعين من مغانم السلطة حماية انفسهم من خلال تبني ممارسات هجومية على خصومهم فيلجأون الى سياسات التطهير والقمع وحتى التصفية الجسدية للمعارضين.

المطلب الثالث: تفسير النزعة التحكمية للنظام الفردي (الأوتوقراطي)

اذا كان التسويغ هو تبرير للفردانية فإن التفسير والتحليل هو كشف لمضامين هذه الفردانية (الاستفراد)، فظاهرة الفردانية هي ظاهرة اجتماعية سياسية معقدة تخضع لإعتبارات الزمان والمكان، ويتداخل فيها الشخصي مع الاجتماعي، والعقلي مع السلوكي .

وهناك اكثر من تفسير في هذا الميدان إلا ان القاسم المشترك بينها هو ان النزعة التسلطية تنطلق من مبدأ العلاقات العمودية التي تسود حياة الاسرة او المجتمع والحياة السياسية بصورة عامة، وتأخذ هذه العلاقات طابع الاكراه والقوة وتتجلى في صور العنف بأشكاله النفسية والفيزيائية والجسدية، ويأخذ التسلط طابع الممارسات القمعية والارهابية والعدوانية وغير ذلك من الممارسات التسلطية[1] .

ومن اهم الفرضيات التي تناولت الظاهرة اعلاه بالتفسير والتحليل مايأتي:

1- التفسير النفسي(السادو مازوخية)

ينطلق هذا التفسير من وجود علاقة نفسية قوية تجمع بين نزعة السيطرة – السادية(للحكام) ونزعة الخضوع – المازوخية(للشعوب)، فالحكام يمارسون الاستبداد تعبيرا عن

[1]) – علي اسعد وطفة، بنية السلطة واشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيرزت، ط2، 2005، ص91-92 .

السيطرة الكاملة على الاخر، اما الخاضع الخانع(الشعوب) فإنها تستلذ بالخضوع هربا من الخوف واحساسها بعدم الامان اذا مافقد المجتمع النظام الذي يحققه حاكم قوي، فتلجأ الى الخضوع تحسبا منها بعدم الاستقرار وفقدان الامن والنظام في حالة عدم الخضوع، بمعنى ان هناك جدلية تراتبية بين الخضوع – الاستقرار، وبين عدم الخضوع (المعارضة) – عدم الاستقرار. فتلجأ الشعوب الى الخضوع للطغاة المستبدين لتشعر بالقوة المفتقدة، ويزول عنهم الخوف الذي يقلقهم .

ومن ثم فإن العلاقة بين الطغيان والخضوع (السادية و المازوخية) تعبير عن حاجة متبادلة(تكافل) بين السيد والمسود، بين الحاكم والشعب، كلٌ يعطي الاخر مايحتاجه ويأخذ مايريد [1]، إذ ان العلاقات القائمة في بيئة التسلط هي علاقات قوامها مركب العلاقة بين القوي والضعيف، بين الغالب والمغلوب، بين الحاكم والمحكوم ، دون وجود حدود وسطى لطبيعة التطرف في هذه العلاقات، لاسيما ان من يملك السلطة يملك وسائل القمع والاكراه[2].

إن اول من قال بهذه الفرضية هو توماس هوبز في صياغته لنظرية العقد الاجتماعي، عندما افترض ان الافراد هربا من انعدام الامن وعدم الاستقرار الذي شهده المجتمع(حالة الطبيعة) اتفقوا فيما بينهم على التنازل عن كل مايملكون من حريات وقوة وسلطة لصالح طرف ثالث يقضي على حالة الصراع ويحقق الامن والاستقرار للمجتمع، وهذا الحاكم(الطرف الثالث) يحكم بشكل مطلق ولايحد من سلطته شيء، ولايحق للافراد الثورة علية لانهم اصبحوا لايملكون ازاء سلطته وقوته أي شيء، إذ ان قوته وسلطته هي حاصل تنازل افراد المجتمع عن سلطتهم وقوتهم له مقابل تحقيقه للامن والاستقرار، ومن ثم فإن السيادة اصبحت له وانتفت عن المجتمع [3]. فالسادية اصبحت للحاكم استحقاقا ، ثمنها تحقيق الامن، والمازوخية اصبحت للشعب واجبا ، ثمنها التلذذ بالامن.

---

[1]) – امام عبد الفتاح امام، مصدر سابق، ص332– 348 ، وكذلك: محمد هلال الخليفي، مصدر سابق، ص298 .

[2]) – علي اسعد وطفة، مصدر سابق، ص92 .

[3]) – ستيفن ديلو , التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني , ترجمة ربيع وهبة ,ط1 ,المجلس الاعلى للثقافة , القاهرة 2003، ص239–270 .

2- التفسير النفسي- الاجتماعي(العادة)

هذه النظرية في التفسير تنطلق من تساؤل هو: كيف أمكن لفرد واحد ان يُخضِع شعباً بأكمله؟. بمعنى ان هذا التفسير لا ينطلق من فعل الاكراه(الذي يمارسه الحاكم المتفرد) في تفسير الخضوع، وإنما من تحليل جانب الخضوع والرضوخ والانصياع الذي يستجيب به افراد المجتمع لأوامر المُستَبِد.

فالمُستَبِد بموجب هذا التفسير ليس له من القوة الا ما منحه اياها الشعب، بمعنى ان اعتياد حياة الذل والخنوع جيلا بعد جيل تُورِث العادة(اعتياد) في تقبل الخضوع والعبودية، ومن ثم فإن هزيمة المستبد تبدأ عندما يتوقف الناس عن طاعته . وهذه الفرضية ترى في خضوع المجتمع وخنوعه لفردٍ واحد، ان المجتمع لم يفقد حريته وإنما كسب عبوديته[1].

ويفسر لنا إيتين دي لابواسييه صاحب هذه الفرضية في مقالته(العبودية المختارة) هذا الخضوع بالقول((ان مادرج عليه الانسان وتَعَوَدُه يجري عنده بمثابة الشيء الطبيعي، ومنه كانت (العادة) اول اسباب العبودية))، بمعنى كيف ان سلطان العادة يتحكم في السلوك ومن ثم يغير محتويات النفس بمرور الوقت((كشأن الجياد الشوامس تعضُ الرِسْنَ بالنواجذ في البدء ثم تلهو به اخيرا وبعد ان كانت لاتستقر تحت السرج، إذ هي الان تتحلى برحالها وتتبختر في دروزها، وتظن انها ملزمة باحتمال الجور وتضرب الامثلة لتقتنع بهذا الالتزام، وبمرور الزمن تدعم هي نفسها امتلاك طغاتها إياها)) .

وهنا يريد لابواسييه ان يقول ان الامة متى سقطت في فخ العبودية صَعُبَ عليها الخلاص من شِركِه، ويختصر لابواسييه الخلاص من الطغيان بالتوقف عن الطاعة((اعقدوا العزم ان لاتخدموا تصبحوا احراراً... فترونه كتمثال هائل سُحِت قاعدته فهوى على الارض بقوة وزنه وحدها وانكسر))[2].

من جهة اخرى نجد تفسيرا اخر يواجه تفسير لابواسييه ويَرُدُ عليه، يرى في ان الاشخاص(الحكام) الذين يعانون عُقد النقص ومركبات الدونية يعوضون بعضا من معاناتهم الوجودية هذه في إنزال العقاب بمن هو دونهم(المجتمع)، وينسحب هذا الامر على منظومة الاضطرابات النفسية التي يعانيها الحكام المستبدون والتي تتحول الى لعنة إرهاب تَقُضُ مضاجع افراد المجتمع وامنهم وتحولهم الى اشلاء انسانية متشظية[3].

---

[1]) - محمد هلال الخليفي، المصدر نفسه، ص 299-300.

[2]) - لابواسييه ،العبودية المختارة، نقلا عن هشام علي سعيد و(اخرون)، كيف تفقد الشعوب المناعة ضد الاستبداد، دار رياض الريس للكتب والنشر، بيروت- لندن، ط2، 2002، ص193-199.

[3]) - علي اسعد وطفة، مصدر سابق، ص94 .

ويمكن الوصول الى تعليل نفسي – اجتماعي سليم لتفسير التفرد بالحكم او الاستبداد والطغيان من خلال التوفيق بين التفسيرين اعلاه، فوجود الاستعداد النفسي المسبق للخضوع وتحمل الطغيان من جهة الشعوب، مع عُقد النقص ومركبات الدونية فضلا عن منظومة الاضطرابات النفسية من جهة الحكام، قادت الى وجود نسق استبدادي استعبادي من الحكام على الشعوب.

3- التفسير الاجتماعي(البناء الاجتماعي)

ينطلق هذا التفسير في تحليل الفردانية من تطور البنية الاقتصادية – الاجتماعية للمجتمع، إذ إن اضطراب وعدم توازن البنيان او التركيب الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات ربما يولد انظمة تسلطية.

ويرى هذا التفسير انه عندما لايكون هناك توازن بين تطور النظام السياسي والتطور الاقتصادي والاجتماعي، او بكلمة ادق ان التطور في النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي لايصاحبه تطور في النظام السياسي قد يؤدي الى ولادة انظمة قمعية تسلطية مستبدة[1].

إلا أن هذا التفسير يرى جانبا واحدا من الصورة ، وهو أن تأخر التطور في النظام السياسي قد يهدد مشروعية النظام السياسي ومن ثم تصبح شرعيته السياسية ومشروعيته القانونية في ازمة حقيقية لذا يلجأ الحكام في هذه الحالة الى التسلط وممارسة القمع والارهاب حفاظا على سلطتهم، ولكن في الجانب الاخر ربما يلجأ النظام السياسي الى اصلاح نفسه لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم يتحقق الانسجام بين عناصر المجتمع المختلفة دون حاجة الى اللجوء الى وسائل القمع والاكراه.

المبحث الثالث: آليات عمل النظام الفردي (الأوتوقراطي)

مما لاشك فيه ان العقيدة التي تدين بها الانظمة المتسلطة هي انعكاس امين لواقع رعوي يرى في علاقة السلطة بالجماهير تعبيرا حيا بمنحىً سلبيا لمفهوم الراعي والرعية، فالتسلط على الشعوب بذريعة تحقيق امالها في الاستقرار والامن ماهو الاتكريس لعقيدة رعوية تسود الوسط المجتمعي، ولتكريس ذلك تلجأ هذه النظم الى اسلوبين يكمل احدهما الاخر ولايستغني احدهما عن الاخر، وسنحاول فهم ذلك من خلال مطلبين وكما يأتي:

لمطلب الاول: اسلوب الترويض

المطلب الثاني: اسلوب الترهيب

---

[1]) – محمد هلال الخليفي، مصدر سابق، ص298 .

المطلب الاول: أسلوب الترويض

الترويض هو احد الاساليب التي تلجأ اليها الانظمة المتسلطة في سياستها لمجتمعاتها لضمان الاستجابة الدائمة لقراراتها وسياساتها من جهة، ولتوجيه شعوبها الى الهدف الذي تنشده هي وليس للهدف الذي تنشده شعوبها من جهة اخرى، وهو الاسلوب الذي تضمن به بقاء الشعوب تابعة لها. ويتحقق الترويض بعدة وسائل منها((1)):

1- البيروقراطية

تعد البيروقراطية إحدى الوسائل التي تمارسها السلطة للسيطرة على مجتمعاتها، ويتجسد ذلك في النمو السرطاني لجهاز الدولة الاداري، إذ تمثل البيروقراطية اداة فعالة بأيدي القيادات الحاكمة في مجال الضبط والتحكم السياسي والاجتماعي الذي يجعل كل السلطة منبعثة من قائد سياسي واحد، ويستمد الاخرون نفوذهم فيها من مدى قربهم منه . وعلى هذا الاساس تبنى الاتجاهات السياسية والمهنية للبيروقراطية على ضوء التوجهات النازلة من الاعلى ولاسيما ان هذه البيروقراطيات هي غير راغبة في تحمل المسؤلية وتميل بطبيعتها الى احالة كل شيء الى المرجع الاعلى(2).

إن خلق الوظائف هو هدف بحد ذاته، دون كبير اعتبار لما يفترض ان يقوم به شاغلوا هذه الوظائف ، فغالبا مايكون في المجتمعات التي تعاني من الاستفراد بالسلطة افراد عاملين اكثر مما تحتاجه القاعدة الاقتصادية والخدمية، وهذا الفائض ليس امامه سوى الالتحاق بالبيروقراطية وقبض جزء لايستهان به من النفقات العامة. مما يفسر استمرار الظواهر والاوضاع الادارية غير الرشيدة وغير المنتجة على انها حالة مقصودة ولو بدرجة ما، لانه يسمح باحكام قبضة السلطة العليا على الادارة ومن ثم المجتمع، فضلا عن التسامح بقدر من الفساد الاداري بوصفه ضمانا لولاء كبار الموظفين(للسلطة)، وصمام امان اجتماعي لصغارهم(3).

من جهة ثانية فإن تطور اجهزة الدولة وتضخم البيروقراطية، واعتماد الاقتصاد الوطني على الانفاق العام جعلا للسلطة التنفيذية هيمنة واسعة وعميقة على حياة الفرد، اذ ان جميع افراد

---

[1]) – هشام حكمت عبد الستار، الديمقراطية واشكالية الثقافة السياسية ،(اطروحة دكتوراة غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد2003، ص150.

[2] – نزيه الايوبي، البيروقراطيات العربية بين تضخم الحجم وتنوع الوظيفة ، في : غسان سلامة و(أخرون)، الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي ،ج2، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط1 ،1989، ص585 .وكذلك : عضيد الدوايشة، انظمة الحكم العربية–الشرعية و السياسة الخارجية، في : غسان سلامة و(أخرون) ، المصدر نفسه، ص798 .

[3]) – المصدر نفسه، ص559.

المجتمع مرتبطون بقرارات السلطة التنفيذية، فضلا عن اجهزة الدولة الامنية من جيش وشرطة واجهزة اعلام كلها مسخرة لحماية النفوذ الحكومي ، وبسبب هذه القوة المنظمة الى جانب النظام فان ميزان القوى ساعة الحسم هو في مصلحة السلطة التنفيذية [1].

وخلاصة القول ان البيروقراطية من القوة والتماسك بحيث اصبحت السلطة العليا قادرة على استخدامها للتغلب على بيئات سياسية معادية، إذ ان التراتبية الهرمية التي اسستها الانظمة المتسلطة تتيح للبيروقراطية الرد السريع والفعال ضد التهديدات السياسية والاجتماعية التي يمكن ان تنشأ[2]، لاسيما البيروقراطيات المُؤدلجة[3].

2- التنشئة الاجتماعية السياسية

التنشئة الاجتماعية السياسية اهم رابطة بين النظم الاجتماعية والنظم السياسية، فهي العملية التي يتعرف بها الفرد على النظام السياسي وهي التي تقرر مداركه السياسية وردود افعاله ازاء الظاهرة السياسية، بمعنى انها عمليا تنطوي على دراسة الوسط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في المجتمع ومدى تاثير ذلك على الفرد وعلى مواقفه وقيمه السياسية .

وتعد التنشئة الاجتماعية السياسية مهمة للغاية لكونها عملية قد تؤدي بالافراد الى الانخراط بدرجات مختلفة في النظام القائم وفي المساهمة السياسية[4] .

والتنشئة الاجتماعية السياسية في الحقيقة هي عملية التربية وعملية تثقيف واعداد وهنا لايمكن فصل التداخل بين التربية والثقافة، فكل تقدم في احداها يؤثر ايجابيا في مسار الاخرى والعكس صحيح ايضا، فالتربية هي العامل الموجه للتنمية الثقافية والاداة الفعالة لنقل الثقافة ورفع مستواها وتعزيز الذاتية الثقافية، كما ان الثقافة بدورها تغذي التربية وتشكل قوامها الفكري والخلقي[5]. بمعنى اخر ان التنشئة الاجتماعية السياسية هي عملية مثاقفة او عملية التعلم التي

---

[1]) – عبدالله البيباري (تعقيب) في: سعد الدين ابراهيم و(اخرون) ، ازمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط2، 1987، ص666-667 .

[2]) – عضيد الدوايشة، مصدر سابق، ص798.

[3]) – الزابيث بيكار، العسكريون العرب في السياسية من المؤامرا الثورية الى الدولة السلطوية ، في : غسان سلامة و(أخرون) ، الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي ،ج2، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، ط1 ،1989، ص541

[4]) – صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي – أسسه وأبعاده، جامعة بغداد، مطابع جامعة الموصل 1986، ص 260.

[5]) – .مسارع حسن الراوي ، اشكالية الفكر والثقافة العربية ، في: سعدون حمادي و(اخرون)، قضايا اشكالية في الفكر العربي المعاصر ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1998 ، ص 102.

تنتقل من خلالها المعايير والقيم وانماط السلوك السياسي من جيل لاخر وعلى هذا الاساس هناك اساسين لهذه العملية [1] :

الاول: عملية التعلم والتي تؤكد اصل التوجهات السياسية للفرد وتطوره ، بمعنى تطور قدرة الفرد على فهم العالم السياسي.

الثاني: عملية انتقال الثقافة أي انتقال المعايير السياسية وانماط السلوك السياسي من اجهزة التنشئة الى الفرد ، أي مضمون ما تنقله مؤسسات التنشئة الى الفرد ، وبهذا المعنى فان عملية التنشئة اما ان تكون من وسائل الحفاظ على استمرارية الثقافة السائدة ، او تكون اداة لتحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي في المجتمع .

وعليه يمكن القول ان الموقف من السلطة الابوية في نطاق الاسرة انعكس على موقف الافراد من السلطة السياسية وكيفية التعامل معها ، فعصور الانحطاط الفكري لاسيما تلك التي مرت بها المنطقة العربية والمجتمع العربي ولدت فهما سقيما لمضامين السلطة الابوية ومضامين قوامة الرجل على المرأة امتدت لتشمل احتقار المرأة وعدها عنصرا سلبيا في المجتمع وماعليها سوى الطاعة العمياء للرجل وهنا تجسدت صورة سلطة الاب التي ليس لها رادع في ذهن الطفل ، ولان المجتمعات العربية ذات اصول قبلية فقد انطبق الحال على عدم مخالفة زعيم العشيرة لان معصيته خروج على رغبة العشيرة التي تتمثل برغبة زعيمها، ومن ثم انعكس ذلك في تصوره لنظام السلطة سواء في المدرسة او المشروع الاقتصادي او المجتمع ومن ثم السلطة السياسية وموقفه منها وتحديد نمط التعامل معها.

فصورة سلطة الاب وزعيم القبيلة ومدير المدرسة والمعلم كلها انطوت على صور الخضوع والاذعان بشكل او اخر ناهيك عن صور التهميش والالغاء ونفي الاخر فضلا عن انطباع صورة اعلى رمز للسلطة السياسية في البلاد بزيه ونياشينه وتمجيدها بدءا من رياض الاطفال ومرورا بالمؤسسات الرسمية وصولا الى الساحات العامة كل ذلك انطبع في ذهن الفرد منذ كان طفلا لتولد انموذجا غير معارض للسلطة السياسية في المستقبل . وهو ما استثمره النظام السياسي في توجيه التنشئة الاجتماعية السياسية نحو دعم السلطة والخضوع لها من خلال استغلال وسائل التربية و التعليم و الثقافة والاعلام لتوجيه وتثقيف المجتمع بثقافة النظام .

ومما تقدم يمكن القول ان مؤسسات الدولة تعمل من خلال التنشئة السياسية – الاجتماعية على تعميق ولاء الفرد للنظام السياسي وذلك بمحاصرة الفرد عقليا ووجدانيا وسلوكيا ،

[1]) – ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997، ص 334.

غارسة فيه نمطا من المهارات المطلوبة، تجعل من قيم الطاعة والخضوع خصال راسخة في الثقافة السياسية، ويعد النظام التربوي – التعليمي من اهم الوسائل والادوات لتنفيذ هذا النمط من التنشئة، اذ من خلال هذه الوسائل تسعى الى الضبط الاجتماعي بدلا من تكريس الحرية المترتبة على المعرفة ، والى توليد المسايرة والانصياع لمعايير السلطة للمحافظة على الوضع القائم بدلا من زرع روح التمرد المبدع البناء[1] . فالمناهج الدراسية مليئة بما يجذر الطابع الرعوي للثقافة السياسية فمثلا في المنطقة العربية يلاحظ ان المناهج الدراسية المقررة لمادتي التاريخ والتربية الوطنية تكاد تخلو من كل ما من شأنه ان يسهم في إعداد انسان ديمقراطي ، فهي بدءا تتحدث عن الحكومة والدولة كحالة واحدة، وتركز بشدة على دور الحكومة " مرادفة للسلطة التنفيذية " باعتبارها مصدر القرارات في كل ما يتعلق بحياة افراد المجتمع ، وتشير الى الحكم المحلي والاحزاب السياسية باعتبارها منحة من الحاكم وليس حقا من حقوق المواطن ، وتركز على دور القادة في صنع التاريخ والاحداث والثورات والانتصارات والانجازات العظيمة، مع تجاهل او الاشارة بشكل هامشي لدور الجماهير في صناعة هذه الاحداث[2] .

وعموما فإن هذه المناهج الدراسية تغرس قيم الطاعة والاذعان في نفوس الافراد منذ الصغر ليغدو بها مواطنا صالحا في المجتمع، فضلا عن التركيز على رموز السلطة الاجتماعية والدينية ، باعتبارها الرموز التي يتوجه اليها الانسان بالطاعة والاذعان ، إلا ان التدريب على الانصياع لهذه السلطة الاجتماعية ينمي الخضوع للسلطة السياسية . ويقابل هذا التشديد على الطاعة بوصفها فضيلة وسلوكا حميدا، استهجان للعصيان بوصفه سلوكا معيبا ، كما يقابله تجاهل لمفهوم الحوار وتهميش لقيمة الحرية[3] . ومما يزيد من خطورة الموضوع ان قيم الطاعة والخضوع لايتم تلقينها للطلبة كقيم نظرية فحسب، بل يجري تفعيلها بصورة حية مجسدة ، أي من خلال الممارسة التربوية المستمرة في اطار نسق العلاقات الذي يقوم بين المعلمين والمتعلمين بوصفه نسقا من علاقات الخضوع والسيطرة والهيمنة كنموذج حي للعلاقات القائمة بين القاهرين والمقهورين[4] .

---

[1]) – خلدون حسن النقيب ، المشكل التربوي والثورة الصامتة: دراسة في سوسيولوجيا الثقافة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 34 ، اب / اغسطس 1993 ،ص68 .

[2]) – انطوان نصري مسرة ، مستقبل الوحدة العربية : الاعتراف بالولاءات التحتية وشرعيتها، مجلة المستقبل العربي ، العدد 90 ، اب / اغسطس 1986 ،ص8

[3]) – كمال المنوفي، التنشئة السياسية ومنظومة القيم في الوطن العربي ، في : مصطفى كامل السيد (محرر) ، التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي ، جامعة القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1989، ص320–322.

[4]) – علي اسعد وطفة ، مصدر سابق ، ص37.

او بكلمة اخرى ان حالة احترام السلطة في وعي المواطن سرعان ما تتحول الى هيبة ثم خوف وتعظيم يؤدي تدريجيا الى استبعاد وتلاشي أية احتمالات للمراجعة او المساءلة او المطالبة او المحاسبة او المراقبة ، ومن ثم فأن الاعتمادية المفرطة في امتدادها العام على الصعيد النفسي والسلوكي تؤدي الى التهيؤ العام والمنطقي لقبول حالة الاستبداد والحكم القهري المطلق وان كان على مضض ، الا ان الاستخدام المفرط لوسائل القهر والاذلال من قبل السلطة ضد المجتمع ولد شرخا عميقا في الحياة السياسية وهنا تحولت السلطة الى قدر محتوم يدوم بدوام وسائل القهر والسيطرة ولتدخل نفسية الانسان – الفرد تدريجيا في أسرِ حالةٍ من الاختناق البطيء والتقهقر المادي والروحي وليتحول الى تربة ميتة صالحة للعبودية لاغير ، على الاقل من وجهة نظر النظام[1] .

ومما تقدم يمكن ان نخلص الى ان صورة السلطة الابوية (الرعوية) ترسخت في الذهن منذ نعومة الاظافر وتجسدت بشكل فعلي امام السلطة السياسية مما افقد المجتمع امكانية مراقبة ومسألة ومحاسبة السلطة . بمعنى اخر ان التنشئة الاجتماعية اسهمت في تجذر مفهوم الطاعة للسلطة السياسية وهو ما استثمرته الاخيرة في تبرير سطوتها بالمجتمع .

3- وسائل الاتصال والاعلام

تعد وسائل الاعلام احدى وسائل وادوات الترويض في النظم التسلطية، ووسائل الاعلام والاتصال في الدول ذات النظم التسلطية هي في الغالب مملوكة للدولة، وتخضع لرقابة صارمة من جانب السلطة المركزية.

وتتلخص فلسفة الاعلام الرسمي في التركيز على الجانب التعبوي لقولبة الفرد في أطر معينة تحددها السلطة المركزية[2] لتمسك بعقل المواطن وتبقيه في حالة من الهدوء والاطمئنان المزيف للوصول به الى حالة من القبول والموافقة والاقتناع بالامر الواقع لتصل به في مرحلة متقدمة الى حالة من الولاء لهذا الواقع[3]. فالهدف الاساس يكمن في اقناع الجماهير وترويضها لصالح السياسات الرسمية والحكومية، وهي لذلك لاتخرج عن نطاق التجهيل وحجب المعلومات وكشفها بالقدر الذي يحقق اهدافها.

ومما لاشك فيه ان هذه الفلسفة تستند وتقوم على نزعة غير ديمقراطية تضع المواطن في موقف سلبي ازاء مشاكل المجتمع السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، فضلا عن رفضها

---

[1]) – ثناء فؤاد عبدالله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مصدرسابق، ص51–52

[2]) – المصدر نفسه، ص15 – 16

[3]) – راسم محمد الجمال، الاتصال والاعلام في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997، ص 334.

اثارة نقاشات جادة حول القضيا العامة، لذا هي ابعد ماتكون عن بث القيم او تقديم النماذج السلوكية التي تغذي الممارسة الديمقراطية، اذ غالبا مايتحدد دورها على نقل الرسائل من القمة الى القاعدة دون القيام بالتغذية العكسية(نقل ردود افعال القاعدة الى القمة)[1]. مما يعني أنه إعلام رأسي ينزل من اعلى الى اسفل بسبب مركزيته وتوجهه الدعائي التعبوي الذي يخدم توجهات النظام السياسي، ومن ثم عدم وجود نسق صاعد ينقل ردود فعل القاعدة تجاه هذا النسق النازل مما يرسخ الفلسفة الرعوية للنظام التي تحرم المجتمع من اسس ثقافة المشاركة وتكرس ثقافة الخضوع.

4- الدين

كثيرا مايستخدم الدين من قبل المستبدين من الحكام لاضفاء الشرعية على حكمهم، فهو يحمل شحنة عاطفية انفعالية كبيرة تؤثر في ضبط وتوجيه سلوك الافراد نحو طاعة السلطة العليا في الدولة، إذ كانت ولازالت العلاقة المتميزة بين السلطة والدين العنصر الرئيسي ان لم يكن الوحيد في اضفاء الشرعية على القوة القهرية التي كانت تقوم عليها الدولة كعلاقة مضافة ومفروضة على الجماعات الاهلية المشتتة والمتنوعة، وكذلك كانت العنصر الحاسم في توليد الاحترام والتقديس للقانون الذي يفترض استخدام القوة[2].

وربما في فلسفة الكنيسة في القرون الوسطى خير تعبير عن توظيف الدين لخدمة المستبدين من الحكام، اذ ان السلطات الارضية حسب هذه الفلسفة هي مُنصّبَة من الرب فلا ينبغي الخروج عليها واية معارضة لهذه السلطات هي معارضة للرب لذا ليس للانسان امام هذه السلطات الا الخضوع لان خضوعه لها هو خضوع للرب [3].

وهكذا استغل المستبدين من الحكام الدين لتبرير استبدادهم وسطوتهم بالمجتمع وتأليب المجتمع على الخضوع والخنوع بحجة ان هذا الاذلال هو تذلل لله وهذا الخضوع هو طاعة وتقرب لله.

5- الفساد

ان العلاقة المباشرة بين الفساد والتسلط تتمثل في ان الفساد عندما يستشري ويترسخ فانه يعمل على حماية نفسه وذلك بإبقاء كل الهياكل التي انتجته على حالها، فلا تغيير في القوانيين

---

[1]) – هشام حكمت عبد الستار، مصدر سابق، ص157

[2]) – برهان غليون، نقد السياسية : الدين والدولة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1991، ص32 .

[3]) – جان جاك شوفالية، تاريخ الفكر السياسي: من المدينة الدولة الى الدولة القومية، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر1985، ص144.

ولاتعديل في اللوائح ولاتطوير في السياسات وذلك ضمانا لاستمرار المناخ الذي يضمن لهم مكاسب اكبر، ومن ثم توارث الفساد وبقاءه جيلا بعد جيل. لاسيما وان المستبدين من الحكام يتسامحون في الامر ليضمنوا بطانة مخلصة لهم وطيعة بأيديهم من المنتفعين والمستمتعين بمزايا المناصب الحكومية العليا التي تأتي بشكل هبات لهم على اخلاصهم وولائهم ويشمل ذلك كل الجهاز الاداري في الدولة بأشكاله المدنية والعسكرية.

ومع انتشار الفساد والمفسدين واتساع نطاق الدخول الخفية الناجمة عنه، فان العمل الشريف الجاد يفقد قيمته، والقانون يفقد هيبته، فضلا عما للفساد من تكلفة اجتماعية واقتصادية باهضة الثمن اذ ان استشراء الفساد الاداري والمالي يسوق الوضيعين وذوي التعليم والاختصاص والكفاءات المتدنية الى احتلال المناصب العليا وانعكاس ذلك بشكل خطير على سوء التخطيط على المستوى العام للدولة مما يؤدي الى انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية وانعدام العدالة التوزيعية للموارد مما يسهم في تدني الناتج القومي ومن ثم سوء توزيع الدخل القومي للدولة وتدني مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة للمجتمع، وبالمحصلة النهائية يصبح افقار المجتمع سبيلا لإثراء السلطة ومن يتمتعون بمزاياها ومن ثم يكون الفرد هو الوحيد الذي يقع عليه عبء دفع الفاتورة ، ومن ثم يصبح الشغل الشاغل للمواطن هو تحصيل قوت يومه وتأمين حياة اسرته فينصرف عن التفكير في السلطة ومزاياها لان حياته اليومية اضحت كابوسا يؤرق حياة اسرته فينشغل في رفع هذا الكابوس عنها بتوفير وإدامة مصدر رزقه[1].

المطلب الثاني: أسلوب الترهيب

تلجأ النخب الحاكمة المتسلطة الى هذا الاسلوب عندما تشعر بالعجز عن تحقيق شرعية سياسية حقيقية امام شعوبها، وإنها يمكن ان تفقد الهيبة والطاعة لذا تلجأ الى ممارسة القمع عبر الوسائل المادية للسلطة التي تملكها. ومن ابرز اساليب الترهيب مايأتي:

1- العنف الرمزي

وهو اسلوب يعتمد الجانب الادبي السلوكي الذهني في الردع قوامه الخوف من الاخر، فتلجأ السلطة الى اثارة مخاوف الناس ضد المتنافسين على السلطة الذين يرون في انفسهم او يمكن ان يرى الناس فيهم بديلا للنظام القائم. وغالبا مايجري اللجوء الى هذا النوع من العنف في الحملات الاعلامية التي تشنها السلطة ضد خصومها، سواء في منابرها المكتوبة والمسموعة والمرئية الموجهة الى الرأي العام(وتملك السلطة في هذا المجال امكانيات ليس في حوزة

[1]) – ثناء فؤاد عبالله،اليات الاستبداد واعادة انتاجه في الواقع العربي، في : علي خليفة الكواري (تحرير)، الاستبداد في انظمة الحكم العربية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2005، ص406.

معارضيها) وتمثل هذه العملية جزءا من بناء تماسك الذات ضد الخصم، كما تشكل حلقة من حلقات الحرب النفسية ضدة ومن ثم الحاق الهزيمة به وتشويه صورته بنظر الجماهير[1].

وربما يكون السادات خير من عبر عن هذه السياسة في المنطقة العربية لاسيما عند محاولة التحول من المعسكر الاشتراكي الى الغربي، فضلا عن القمع الناعم الذي مارسه ضد الشعب تحت مسمى قانون العيب والذي بموجبه خلط السلوك الاجتماعي والاخلاقي بالسياسي والجنائي، فأضحى الحض على معارضة سياسية الدولة او نظامها الاجتماعي الاقتصادي إخلالا بالقيم، كما كان إذاعة او نشر اخبار او معلومات تؤدي الى استثارة الرأي العام يعد إخلالا بالقيم[2].

هذا العنف غير المباشر ساهم في قمع وارهاب الافراد وكان حائلا بينهم وبين الخروج على السلطة، واسهم في تأمين سلطة الحاكم لفترة اطول.

2- القمع

لاشك ان انتهاج اسلوب القمع المستمر من شأنه ان يشيع اجواء مشحونة بالخوف تدعو الى الخنوع والخضوع ومن ثم التسليم بالامر الواقع، لاسيما وان دورالامن يكون عاملا مساعدا في تثبيت دعائم الحكم، وتجنيبه التأمر الداخلي والخارجي، ويتصدى لكل محاولات إضعاف النظام، ويصبح نظام الحكم اشبه بالمؤسسة الامنية او بالاحرى يكاد يصبح التنظيم الامني هو التنظيم الحاكم، وبهذا تكون الدولة- السلطة المصدر الاساسي للعنف والقمع، وان ترويض هذا العنف والقمع وتنظيمه وتأهيله لايزال يشكل موضوع التاريخ الاساسي للسياسية والمغزى الحقيقي لتاريخ جماعات هدفها الرئيسي الدخول في التاريخ. وربما كانت اليات الاستعباد والخوف من التهميش والعزلة اكثر اشكال هذا العنف قسوة واخطرها على الاطلاق واشدها ضغطا على معنويات الافراد والجماعات، لاسيما في ظل وضع يجعل الدولة بكل مؤسساتها في خدمة المصالح الضيقة للقابضين على السلطة والمنتفعين بمزاياها وعزل الاغلبية الشعبية من المشاركة الجماعية السياسية او الثقافية او الاقتصادية[3] .

---

[1]) – سعد الدين ابراهيم،مصادر الشرعية في انظمة الحكم العربية، في: سعد الدين ابراهيم و(اخرون) ، ازمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط2، 1987، ص426

[2]) – حيدر ابراهيم علي، تجدد الاستبداد في الدول العربية ودور الامنو قراطية، في : علي خليفة الكواري (تحرير)، الاستبداد في انظمة الحكم العربية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2005، ص193 .

[3]) – برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الامة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1993 ، ص301 – 305 .

بل لقد نشط جهاز الدولة في التفنن بالقمع واساليبه، فلم تعد ممارسة القمع حكرا لجهاز الدولة وحده، بل عملت الدولة على نقل ممارسة اليات الامن والقمع الى بعض مؤسسات المجتمع المدني التي انشأتها لتدور في فلكها وتعمل على مناصرتها وتأييدها، وبهذا الاختراق للمجتمع المدني اضحت بعض مؤسساته تقوم بدور قمعي وتعسفي واضح لصالح الدولة لاسيما المؤسسة الدينية الرسمية والتي يفترض ان تكون من مؤسسات المجتمع المدني المستقلة عن جهاز الدولة، فمارست هذه المؤسسة دورا قمعيا من خلال توجيه التدين الشعبي نحو خدمة اهداف الدولة. وقد تمثل ذلك في مصر في عهد السادات خير تمثيل في محاولة ضرب التيار الاشتراكي فتم منع نشر الكثير من الافكار الاشتراكية بحجة مخالفتها تعاليم الاسلام، فضلا عن منع كثير من الحريات الادبية والشخصية ناهيك عن مسائل الاتهام بالردة والكفر تحت طائلة اقامة الدين[1]، والامر نفسه ينطبق على الموقف من الاقباط. وبعد تحقيق الهدف استخدم النظام المصري مؤسسات المجتمع المدني ذاتها ولكن هذه المرة العلمانية منها لضرب المؤسسات والجمعيات الدينية في نهاية عهد السادات وعهد مبارك تحت ذريعة مكافحة الارهاب وفكر العنف.

ناهيك عن ممارسة الانظمة المتسلطة لكل الوان القمع والاكراه سواء على مستوى المجتمع ككل او على مستوى جماعات او فئات محددة من المجتمع، فعلى المستوى الاول حيث تقييد العمل السياسي(حرية تكوين الاحزاب) وخنق الحريات الاساسية للمواطنين وتزوير الانتخابات والاعتقالات في صفوف المعارضين والمحاكم العسكرية والفرض المتكرر او المستمر للاحكام العرفية ... الخ، وعلى المستوى الثاني كالاعتداء على حقوق الاقليات العرقية والدينية او الانتقاص من حقوقها على نحو تبدو مواطنتهم فيه منقوصة[2]. وبهذا يكون القمع خير وسيلة للحفاظ على السلطة

الخاتمة

مما تقدم يمكن ان نخلص الى بعض الاستنتاجات التي تمخض عنها البحث وهي كما يأتي:

1- يتميز النظام الاوتوقراطي بوجود نزعة تحكمية صارخة في امتلاك وممارسة السلطة وليس مجرد اتصافها بانها مطلقة كما هو الحال في النظم التسلطية الاخرى كالشمولية والطغيان والاستبدادية ... الخ فهي انظمة حكم مطلقة، الا ان النظام الفردي يتميز عنها بوجود صفة

[1]) – حيدر ابراهيم علي، المصدر نفسه، ص 200.

[2]) – عبد الاله بلقزيز، العنف السياسي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد207، ايار / مايو، ص76 .

التحكمية التي لاتتوافر الا في حالة وجود حاكم فرد واحد بالاساس على رأس النظام السياسي يحكم بشكل سافر ومطلق لايرد على حكمه قيد ولا يستجيب لوازع ولا يشاركة في السلطة احد ويمثل ذلك اقسى درجات تدهور وفساد وتطرف نظام الحكم المطلق.

2- تختفي القاعدة التشريعية او تضمحل الى الحد الذي تكاد فيه ان تتلاشى بفعل النزعة التحكمية المطلقة وعلى الرغم من وجود قوانين او دستور إلا ان تلك النزعة تعلو فوق القانون او الدستور.

3- على الرغم من اختلاف التسويغات التي تبرر التفرد والاستبداد في الحكم الا انها تجتمع في وجود استعداد نفسي مسبق في تقبل الاستبداد والخضوع.

4- قد يُبَرر التسلط والاستبداد بالعوامل النفسية والسلوكية – الاجتماعية لكن ذلك لاينفي فقدان القدرة على المواجهة من قِبَل الشعوب التي تفتقد للوسائل والامكانيات المادية لمواجهة اكراه السلطة، تلك الوسائل التي بموجبها تُجبَر الشعوب على الخضوع والخنوع.

5- ان الانظمة الفردانية تمارس نوع من التحكمية تنتفي بموجبها اية امكانية للمشاركة.

المصادر

1- امام عبد الفتاح امام ، الطاغية ، سلسلة عالم المعرفة، الكويت 1994.

2- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997.

3- برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الامة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.

4- برهان غليون، نقد السياسية : الدين والدولة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1991.

5- جان جاك شوفالية، تاريخ الفكر السياسي: من المدينة الدولة الى الدولة القومية، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985.

6- حمدي عبد الرحمن حسن،دراسات في النظم السياسية الافريقية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، 2002.

7- راسم محمد الجمال، الاتصال والاعلام في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.

8- سعد الدين ابراهيم و(اخرون) ، ازمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط2، 1987 .

9- ستيفن ديلو , التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني , ترجمة ربيع وهبة, ط1 ,المجلس الاعلى للثقافة , القاهرة، 2003.

10- سعدون حمادي و(اخرون)، قضايا اشكالية في الفكرالعربي المعاصر، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1998.

11- صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي – أسسه وأبعاده، جامعة بغداد، مطابع جامعة الموصل، 1986.

12- علي اسعد وطفة، بنية السلطة واشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيرزت، ط2، 2005.

13- علي خليفة الكواري (تحرير)، الاستبداد في انظمة الحكم العربية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

14- غسان سلامة و(أخرون) ، الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي ،ج2، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، ط1، 1989.

15- كمال المنوفي، التنشئة السياسية ومنظومة القيم في الوطن العربي ، في : مصطفى كامل السيد (محرر) ، التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي ، جامعة القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1989.

16- هشام علي سعيد و(اخرون)، كيف تفقد الشعوب المناعة ضد الاستبداد، دار رياض الريس للكتب والنشر، بيروت- لندن، ط2، 2002.

17- هشام حكمت عبد الستار، الديمقراطية واشكالية الثقافة السياسية ،(اطروحة دكتوراة غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2003.

18- انطوان نصري مسرة ، مستقبل الوحدة العربية : الاعتراف بالولاءات التحتية وشرعيتها، مجلة المستقبل العربي ، العدد 90 ، اب / اغسطس، 1986.

19- عبد الاله بلقزيز، العنف السياسي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد207، ايار / مايو، 1996.

20-خلدون حسن النقيب ، المشكل التربوي والثورة الصامتة: دراسة في سوسيولوجيا الثقافة، مجلة المستقبل العربي ، العدد 34 ، اب / اغسطس، 1993.